

قراءة في المحاسبة المالية للمؤسسات المصغرة الجزائرية

Reading in the financial accounting of the Algerian mini-enterprises

عبد الحق بوقفة

جامعة الوادي

bougoffal@yahoo.fr

Received:30/08/2016

عبدالله مايو

جامعة ورقلة

mayouabdellah@gmail.com

Accepted:30/10/2016

Published:31/12/2016

ملخص:

إن انتشار المؤسسات المصغرة في الجزائر وزيادة نشاطها أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجز المخطط الوطني لمحاسبة والذي تم إعداداه في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه عن حلها، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، وتراعي خصوصيات هذا النوع من المؤسسات، مما دفع بالمشروع الجزائري إلى إصدار النظام المحاسبي المالي والذي بدأ العمل به مطلع سنة 2010، وقد ضمنه محاسبة مبسطة موجهة للمؤسسات المصغرة ألا وهي محاسبة الخزينة والتي ستكون محور بحثنا هذا. الكلمات المفتاحية: مؤسسات مصغرة، نظام محاسبي مالي، محاسبة مبسطة.

Abstract:

The rise in the number of Micro-businesses in Algeria and increased activity has led to the emergence of accounting problems many deficits Accounting National , which was prepared under the principles of command economy from resolved, and therefore it became necessary to provide rules and principles and concepts of accounting in line with new developments, and take into account the particularities of this type of Micro-businesses, prompting the Algerian delegated to the issuance of financial accounting system, which became operational early in 2010, has within it a simplified accounting-oriented mini-institutions namely Accounting and Treasury, which will be the focus of this research.

Keywords: Micro-businesses, financial accounting system, accounting simplified

* مرسل المقال: عبدالله مايو

تمهيد:

أصبح التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر مع نهاية الثمانينات حتى يومنا هذا، إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، مما دفعها إلى الإهتمام بقطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة قصد تأهيله وتكييفه مع المنافسة الدولية.

وأمام الصعوبات والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع المؤسسات تحاول الجزائر وضع إجراءات لدعمها وتطويرها وترقيتها، ومن بين هذه الإجراءات وضع إطار محاسبي خاص بها ألا وهو محاسبة المبسطة والذي سيكون موضوع بحثنا. وهذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي، وخلق مناصب شغل جديدة.

وعليه سنحاول في ما يلي إلقاء نظرة ولو مختصرة على تعاريف وجانب من تجربة الجزائر في ما يخص المحاسبة في المؤسسات المصغرة.

أولاً: المؤسسات المصغرة في الجزائر

1. تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة:

لإدراك الجزائر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفاً مفصلاً رسمياً¹ من خلال القانون التوجيهي لترقية م.ص.م، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفاً يضع حداً للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت. ميثاق يكس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

ومن بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي:¹

تعرف المؤسسات المصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل أقل من 9 عمال؛
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون؛
- من خلال الجدول نستخلص أن تعريف المؤسسات المصغرة يركز على ثلاثة مقاييس: المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل؛

- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته اثني عشر

(12) شهراً؛

2. خصائص المؤسسات المصغرة الجزائرية

لم تأخذ المؤسسات المصغرة حقها في البحث إلا في السنوات القليلة الماضية بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاديات الوطنية للدول وبالرغم من قلة هذه الدراسات خاصة التي تهتم بالمؤسسات المصغرة الجزائرية إلا أنها أظهرت لنا العديد من الخصائص التي تتصف بها هذه المؤسسات والتي تمكن من مساعدة الباحثين في هذا المجال عند تناولها كموضوع بحث ومن هذه الخصائص نذكر:

- أن أغلبها يحمل الصفة العائلية ومحرومة من تطبيق جميع الطرق العلمية للتسيير والتنظيم؛
- ضعف القيمة المضافة في نشاطها؛
- ضعف استعمالها للاستثمارات المادية وغياب الابتكار والتجديد؛
- قدرة مالية محدودة وغير كافية؛
- تأطير غير كافٍ للمسيرين؛
- غياب مقومات البحث والتطوير؛
- علاقات وروابط محدودة ومع الجامعات؛
- لا تملك معلومات اقتصادية كافية؛²

3. الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة الجزائرية:

بالرغم من الأهمية والدور المتميز الذي تلعبه المصغرة في الاقتصاد والاهتمام الذي توليه لها مختلف السياسات والبرامج الاقتصادية إلا أنها لا زالت تواجه العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون مواصلة مسيرتها نحو التطور والتنمية ومن بين هذه الصعوبات نجد ما يلي:

- صعوبة الحصول على العقار. (والذي يطرح عند محاولة الحصول على القروض لأن البنوك تطلب عقود الملكية)؛
- صعوبة الحصول على التمويل؛
- بطء الإجراءات الإدارية؛
- ضعف التكوين والعمل والتأهيل؛
- صعوبة تسويق المنتجات؛
- نقص الإحصائيات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي والتي تمكن من التعرف على الفرص والمخاطر الاستثمارية؛³

ثانياً: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

1. تعريف النظام المحاسبي المالي: عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة

03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالحاسبة المالية وجاء التعريف على الشكل التالي:⁴

"الحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته خزنته في نهاية السنة المالية".

2. أهداف النظام المحاسبي المالي:

تتمثل أهم أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي:⁵

- التوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- الاستفادة منه خاصة في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة؛
- جذب المستثمر الأجنبي للجزائر وعدم تحججه بمشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبة بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية باعتبار أن نظام المحاسبي المالي الجديد متطابق مع معايير المحاسبة الدولية؛
- تقديم الوضعية المالية للمؤسسة بكل شفافية، وإمكانية مقارنتها مع المؤسسات الأجنبية؛
- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- الوصول إلى شفافية المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة الشركات؛
- مساعدة المؤسسات في عملياتها التسييرية وعمليات تقييم أدائها وبالتالي نمو مردوديتها؛
- المساعدة في تقديم إحصائياتها والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تنسم بالموضوعية والمصدقية؛
- بناء برامج معلوماتية تسمح بتدنية تكاليف تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية والإفصاح عنها.

3. مميزات النظام المحاسبي المالي:

- من المعروف أن النظام المحاسبي المالي أعد بشكل يجعله متوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا ما جعله يعرض أفكار جديدة في ما يخص التعريفات وقواعد التقييم وطبيعة الكشف المحاسبية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث يتميز النظام المحاسبي المالي بما يلي:
- ✓ تقرب التطبيق المحاسبي في الجزائر للتطبيقات الدولية والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.
 - ✓ احتوائه على المبادئ والقواعد التي تساعد في التطبيق المحاسبي وتسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشف المالية؛
 - ✓ توفير احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية، الحالية والمستقبلية؛
 - ✓ توفير نظام محاسبي مبسط للمؤسسات الصغيرة؛⁶
 - ✓ تقديم تعريفات لكل من الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات؛
 - ✓ وجود قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات بما فيها المعالجات المحاسبية للعناصر الجديدة مثل القرض الإيجاري، الامتيازات، العمليات بالعملة الأجنبية، خسائر قيم الأصول أو العمليات المشتركة المنجزة. والتي غابت في المخطط الوطني للمحاسبة؛

- ✓ وصف وشرح محتوى كل قائمة من القوائم المالية المفروضة على المؤسسة مثل (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة)، وجعلها مطابقا لما نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ إلزامية تقديم حسابات مدججة وحسابات منسقة للمؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار.
- ✓ الاهتمام بتنظيم قواعد مسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- ✓ توسيع مجال التطبيق حيث أن كل الكيانات مدعوة إلى تقديم حسابات وفق النظام المحاسبي المالي مهما كان قطاع نشاطها وحجمها؛⁷

بالإضافة إلى ذلك فإن النظام المحاسبي المالي يتميز ب:

- يسهل مراقبة حسابات المؤسسات لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح⁸، كما يسمح بتقديم صورة شفافة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وهذا ما يساهم في اتخاذ قرارات صائبة من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية؛
- يسمح بتحسين التنظيم الداخلي وجودة اتصالات المؤسسة مع الأطراف التي تتعامل معها؛⁹
- يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني؛
- يساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الحصول على موارد مالية جديدة وطنية أو دولية؛
- وذلك لأنه يقدم معلومات محاسبية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية؛
- يمكن من إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية المالية والأداء، عبر الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنية ودولية،

يسهل قراءة وفهم القوائم المالية الموجهة لمستخدمي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها؛

تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء المؤسسة؛¹⁰

4. أهم القوانين التي صدرت بخصوص النظام المحاسبي المالي لحد الآن:

- الجريدة الرسمية العدد 74 الموافق لـ 2007/11/25 الحاملة للقانون رقم 11-07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي (يحتوي على 43 مادة)، جاء هذا القانون ليلغي القانون رقم 35/75 الموافق لـ 1975/04/29 المتضمن للمخطط المحاسبي الوطني؛
- الجريدة الرسمية العدد 27 الموافق لـ 2008/05/28 الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق إجراءات القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن للنظام المحاسبي المالي. (يحتوي على 44 مادة)؛
- الجريدة الرسمية العدد 19 الموافق لـ 2009/03/25 تضمنت مقررين:
- أ- المقرر 2008/07/26 المحدد لقواعد تقييم، محاسبة، محتوى، عرض القوائم المالية، وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات (جاءت في شكل فقرات)؛

ب- المقرر 2008/07/26 المحدد لسقف رقم الأعمال، عدد العمال والنشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة من أجل مسك محاسبة مبسطة؛

✓ الجريدة الرسمية عدد 21 مؤرخة في 08 أبريل 2009، الحاملة لمرسوم تنفيذي رقم 110-09 ممضي في 07 أبريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

✓ تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 2009/10/29 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010؛

✓ مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي جاءت تبعا للتعليمة رقم 02 السالفة الذكر والصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة؛

ثالثا: نظام المحاسبة المالية المبسطة

قبل صدور النظام المحاسبي المالي كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات تطبق المخطط الوطني للمحاسبة، ونظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات ارتأى واضعو النظام المحاسبي تخصيص جزء يهتم بها من خلال اقتراح عليها محاسبة مبسطة تدعى محاسبة الخزينة.

1. تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن هذا النوع من المؤسسات مخير بين تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة أو تطبيق النظام المحاسبي المالي كباقي المؤسسات، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

كما يجب على المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة أن تراعي عند حساب نتيجتها وعند إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها في الفترة الممتدة بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيا يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق.

كما أن محاسبة الخزينة ترتكز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية) ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:¹¹

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني؛

- المسك المنتظم لدفاتر الخزينة (دفتر الإيرادات) مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبلغ الضئيل عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.

- الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل (الإيراد) أو الدفع (الإنفاق)؛

- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق؛

2. مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي تتميز بخصائص معينة أن تستعمل نظام محاسبي مالي مبسط يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة، ويتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية نتيجة لضعف الإطارات والكوادر المختصة في مجال المحاسبة.

3. المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة:

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:¹²

أ- بالنسبة للنشاط التجاري: تم تحديد رقم أعمالها¹³ ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

ب- بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي: تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر ب 06 ملايين دج.

ج- بالنسبة لنشاط الخدمات ومختلف القطاعات الأخرى: بدورها تتفق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد ب 03 ملايين دج.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تدرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمذكور سابقا.

رابعا: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة

إن تبني المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات والتي نوردتها فيما يلي:

1. متابعة العمليات التجارية:

كما أشرنا سابقا فإنه يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:¹⁴

- وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات؛

- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى؛

- ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:
- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات)؛
 - حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالتسيير؛
- ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية:
- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل؛
 - شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها؛
 - أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى)؛
 - إيرادات البيع وأداء الخدمات.
 - الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات...؛
 - تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل؛
 - شراء التثبيات؛
 - الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع)؛
2. مبادئ عملية الجرد في آخر السنة المالية والتصحيحات المرتبطة بها:

أ- عملية الجرد:

- يجب أن يقوم المسؤول عن الكيان في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:
- ✓ مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم تكن المبيعات والمشتريات قد سددت نقداً؛
 - ✓ مبلغ المخزونات (المنتجات التامة الصنع والمواد الأولية والمستهلكات ..) والأشغال الجارية؛
 - ✓ مبلغ التثبيات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية؛
 - ✓ مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية؛
 - ✓ يجب أن تحفظ الكشف الإجمالي لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة الكيان؛
 - ✓ لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضرورياً إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر؛
 - ✓ يجب أن تملك الكيانات التي لها تثبيات سجلاً تقيد فيه هذه التثبيات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه كما يجب أن يكون كل تثبيت موضوع جدول اهتلاك (حساب يقوم على أساس اهتلاك خطي ع كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية)؛

- ✓ يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كماً وقيمة، حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك؛
- ✓ كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة؛

ب- تصحيحات بعد جرد:

- نتيجة لعملية الجرد يقوم الكيان عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند قفل كل سنة مالية:
- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال بين بداية السنة المالية ونهايتها؛
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية بين بداية السنة المالية ونهايتها؛
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتبثبات الموجودة عند قفل السنة المالية (التبثبات المشتركة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة) ؛
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج بعنوان بيع تبثبات السنة المالية (سعر البيع منقوصاً منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتبثبات المعني) ؛
- حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية؛

خامساً: الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسطة

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية وتقديرها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشوف المالية وهي جداول تبين وضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغير الخزينة ونوضح ذلك فيما يلي:¹⁵

1. عمليات مراقبة نهاية السنة المالية:

- عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:
- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلاً في الصندوق؛
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححاً عند الاقتضاء من عمليات التقريب؛
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال؛

2. تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

- + إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)
- نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)
- +/- تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)
- +/- التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالتبittات (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة الاقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

3. عرض وتقديم الكشوف المالية:

تشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم الكشوفان الأخيران في جدول واحد. وتقدم هذه الكشوف المالية في صفحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول التالية:

الجدول رقم 1: الوضعية عند نهاية السنة المالية الحالة الأولى

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)		الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، 2009، ص 79

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم 2: الوضعية عند نهاية السنة المالية الحالة الثانية

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان) المجموع الفرعي الاقتراضات ديون الاستغلال		التبittات المخزونات قروض الاستغلال الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: نفس المرجع والصفحة سابقا.

الجدول رقم 3: حسابات النتائج.

المبالغ	الفصول
	إيرادات البيع أو أداءات الخدمة إيرادات النشاطات الأخرى مجموع إيرادات النتائج نفقات الشراء نفقات النشاطات الأخرى مجموع نفقات الأعباء الرصيد: (الإيرادات-النفقات) للسنة المالية (أ) تغير قروض الاستغلال م/م - 1 تغير ديون الاستغلال م/م - 1 تغير المخزونات م/م - 1 تصحيحات تتعلق بالاقتراضات تصحيحات تتعلق بالتبثبات
	نتيجة السنة المالية

المصدر: المرجع السابق، ص 80

ويمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي: أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهتلاك، الأعباء المالية.

الجدول رقم 4: تغير الخزينة خلال السنة المالية.

المبالغ	البيان
	الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-) المتأتبة من: - حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل - الرصيد (الإيرادات - النفقات) السنة المالية (أ) - حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)

المصدر: نفس المرجع والصفحة سابقا

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا التعرف على المحاسبة المبسطة الموجهة للمؤسسات المصغرة الجزائرية وذلك من خلال التعرف على هذا النوع من المؤسسات والعوائق التي تواجهها ومن ثم عرض المفاهيم والمبادئ والقوائم المالية الموجهة إليها. وككل الدراسات يجب أن نخلص في الأخير إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها والتي نوردتها في ما يلي:

- النظام المحاسبي المالي كان نتاجا لتطورات وتغييرات في الاقتصاد الوطني؛

- المحاسبة المبسطة ارتكزت على تبسيط وتخفيف الأعباء على المؤسسات الصغيرة؛
- المحاسبة المبسطة اختيارية وليست إجبارية؛
- إن نظام المحاسبة المبسطة مقترح للمؤسسات الصغيرة حسب التعريف الصادر في القانون التوجيهي سابق الذكر وليس للمؤسسات الصغيرة كما سميت في القانون الخاص بالمحاسبة المبسطة؛
- القوائم المالية التي نصت عليها المحاسبة المبسطة تعبر بصفة مختصرة على المعلومات المهمة التي يحتاجها مستخدمو هذه المعلومات؛
- المعلومات الموجودة في القوائم المالية المختصرة يمكنها أن تستغل في المحاسبة التحليلية والتحليل المالي وتكفي لهذا النوع من المؤسسات؛
- يساهم نظام المحاسبة المبسطة في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة بالمالك والأطراف الأخرى التي تتعامل مع المؤسسة، التي يتم من خلالها الوقوف على الأوضاع المالية للمؤسسات الصغيرة وبالتالي تقديم معلومات مالية مفيدة للجهات ذات العلاقة حول حقيقة أوضاع تلك المؤسسات؛

المراجع:

- ¹ - القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77. الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 26.
- ² - مصطفى بن بادة، التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلمة ألقاها في إجتماع الحكومة، أكتوبر 2004. 05/01/2005، www.pmeart-dz.org/ar/
- ³ - جمال خياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17/18 أبريل 2006، ص 04.
- ⁴ - قانون رقم 07 - 11 مؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر سنة 2007.
- ⁵ - كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، 2009، ص ص: 292-294.
- ⁶ - وزارة المالية، تعليمات وزارية رقم 02 مؤرخة في 29/10/2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010
- ⁷ - بن زاير مبارك، النظام المحاسبي والمالي الدولي ضرورة أم خيار بالنسبة للجزائر، الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي سوق أهراس 25-26 ماي 2010.
- ⁸ - كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مرجع سابق، ص 297.
- ⁹ - عزوز علي، متناوي محمد، متطلبات تكيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، يومي 18. 17. جانفي 2010، ص 07.
- ¹⁰ - كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 297.
- ¹¹ - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.
- ¹² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 91.
- ¹³ - مع الإشارة الى ان رقم الاعمال يشمل مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية وهذا حسب المرجع نفسه.
- ¹⁴ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص ص 77 - 78.
- ¹⁵ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص ص 78 - 80.